المواطنة في ظل العولمة

بشار سعدون هاشم الساعدي
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية/فرع الفكر السياسي
بإشراف أ.م.د.أمل هندي الخزعلي

المواطنة في ظل العولمة

بشار سعدون هاشم الساعدي

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية/فرع الفكر السياسي

بإشراف أ.م.د.أمل هندي الخزعلي

المقدمة

مر مفهوم المواطنة، منذ دولة المدينة في اثنا وحتى نضوجه مع الدولة الوستفالية (القومية)، بجملة محطات، لكن الفكرة من حيث كونها مشاركة في الحياة السياسية ومن حيث كونها تُـعبر عن علاقة الفرد بالدولة، هي ذاتها في كل المحطات، وإن كانت المشاركة السياسية في بعضها نسبية نوعاً ما.

وتقوم فكرة المواطنة على أساس الانتماء (انتماء الفرد للجماعة وللوطن)، ومن ثم بلورة مفهوم الهوية الوطنية التي تمثل "أنا الجماعة " في مقابل الآخر الذي هو ليس إياها. ويتمخض عن هذا الانتماء وعن تلك المشاركة السياسية، شيء أشبه بالمد والجزر، يمكن أختصاره بكلمتين: الحقوق، والواجبات. والتي تمثل بدورها العمود الفقري لعلاقة الفرد بالدولة.

وقد نضج هذا المفهوم مع الدولة الوستفالية(القومية)؛ إذ قامت الدولة الوستفالية على أساس مبدأ السيادة، لتصبح الدولة السيادية هي دولة المواطنة، وإن المواطنة تقوم على أساس الانتماء القومي، والمواطن هو أساس تلك الدولة وهو نواتها الأولى، ومن ثم فإن معيار المواطنة مع الدولة الوستفالية هو: الانتماء إلى الرقعة الجغرافية التي تمثل عمق تلك السيادة ومداها وتقف عند حدودها، وهكذا أصبحت السيادة تمثل هوية الوطن، ويستمد المواطن هويته من هوية وطنه.

وفي عصر العولمة أصبح للأنتماء بُـعداً آخر يتخطى كل حدود السيادة ليحاكي الفرد، بغض النظر عن انتماءه الاقليمي، ويقوم هذا البُـعد على أسس الانتماء القيمي، والفكري، والديني، والايديولجي... وغيرها. لكن الأهم، إنه يقوم على أساس العضوية للجماعة البشرية باكملها، أي المواطن العالمي الذي يستمد حقوقه من مبادئ حقوق الإنسان العالمية. وهنا يثار الجدل حول دور وطبيعة الدولة السيادية في المحافظة على علاقتها بالفرد، لاسيما وان سيادتها قد ابتدأت بالتَصدؤ في عصر العولمة، هذا من جانب، ومن جانب اخر، فإن الجدل قد اتسع مداه ليتناول فكرة المواطنة القائمة على أساس الانتماء ليصوغها ـ أي المواطنة ـ بطراز آخر يتساوق والنظام العالمي الجديد.

ولدراسة طبيعة الجدل القائم بين العولمة والمواطنة، وما يسفر عنه؛ جاء هذا البحث الذي يقوم على الفرضية التالية:

إن مفهوم المواطنة التقليدي سيكتسب مفهوم آخر في ظل العولمة، نتيجةً لجدل بينهما، ويمثل الطرف الأصغر لهذا الجدل مفهوم المواطنة وطرفه الأكبر مفهوم العولمة. وتنبثق من هذه الفرضية الإشكالات الاتية:

هل سينضوي مفهوم المواطنة تحت مفهوم العولمة ليؤسس لمفهوم المواطنة العولميه ؟

أو إن تكريس مفهوم المواطنة في دولة ما سيجعلها منغلقة على الانفتاح العولمي ؟

ولتسويغ فرضية البحث والإجابة عن إشكالاتها قسمنا البحث الى فصلين:-

يتناول الفصل الاول: دلالة مفهومي المواطنة والعولمة والدلالات المصاحبة لهما، والعلاقة الدلالية المفهومي بينهما.

ويتناول الفصل الثاني :طبيعة الجدل بين العولمة والمواطنة من خلال بعض المفاهيم مثل: العولمة وحقوق الانسان، العولمة والهوية الوطنية، العولمة والانتماء، والعولمة والسيادة، هذا اولاً، وثانيا يتناول إشكالية الدولة والنظام العالمي الجديد.

والمنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج التحليلي، وكذلك المنهج التاريخي لاستجلاء تطور مصطلح المواطنة، وتأصيل مصطلح العولمة بالعود الى جذوره التاريخية.

الفصل الأول

مفهومي المواطنة والعولمة

أولاً : المواطنة

ثانياً : العولمة

ثالثاً – العلاقة بين المواطنة والعولمة

الفصل الأول

مفهومي المواطنة والعولمة

أولا: المواطنة.

أ- تعريف المواطنة لغةً واصطلاحاً:

خلت معاجم اللغة العربية من كلمة "المواطنة"، إلا أنه وجدت كلمات (وطن، توطين، واطن، الوطن، موطن) ، فالوطن: منزل اقامة الإنسان ولد فيه أو لم يولد[١]. وهناك من يعرفها لغوياً **((كلمة عربية استحدثت للتعبير بها عند تحديد الوضع الحقوقي والسياسي للفرد في المجتمع))**[٢]، لكن هذا المعنى اقرب ما يكون للدلالة الاصطلاحية منه للغوية.

واختلف اللغويون في أصل كلمة " مواطنة " ، فمنهم من يرجعها إلى الفعل "وطن" لا "واطن"، على اعتبار أن اللفظ "واطن " ليس له دلالة على مفهومها الحديث، إذ أن واطن في اللغة تعني مجرد الموافقة، واطنت فلاناً يعني وافقت مراده، لكن الآخرون من المعاصرين رأوا إمكانية بناء دلالة مقاربة للمفهوم المعاصر بمعنى المعايشة في وطن واحد من لفظة "المواطنة" المشتقة من اللفظ "واطن"، فواطن فلان فلاناً يعني عاش معه في وطن واحد كما هو الشأن في ساكنه يعني سكن معه في مكان واحد[٣].

وفي اللغة الانكليزية: يشير المصطلح "Citizenship " الذي يعود في جذوره الى

اللفظCivis"وتعني "المواطن"، و "Civitas " "المواطنة"، في الحضارتين اليونانية والرومانية فقد استخدم "Civitas " لتحديد الوضع القانوني والسياسي للفرد اليوناني والروماني[٤].

كما **((ويشير المصطلح "Citizenship " إلى المساهمة في حكم ما على نحو مباشر او غير مباشر , كما يستخدم احياناً للدلالة على العملية أو الحالة التي يعد الفرد بمقتضاها مواطناً لمجرد أنه في رحاب دولة معينة[٥].**

وجاء في معجم هاراب فالـ**:((المواطن هو (أ)ساكن المدينة ،(ب)شخص له كل الحقوق في دولة ... اما المواطنة فهي الاسم الذي يدل على حالة state وجود المواطن))[٦].**

وأما معنى المواطنة إصطلاحاً فقد **((عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة "Citizenship" بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة في الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة))[٧].**

كما و **((عرفت موسوعة الكتاب الدولي المواطنة بأنها عضوية كاملة في دولة أو في وحدات الحكم، وأن المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم))[٨].**

((وعرفت موسوعة كولير الأمريكية المواطنة بأنها أكثر إشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا))[٩].

إذن، فالمواطنة في معناها الاصطلاحي علاقة فرد بدولة، مما أوجدت التزاماً ومسؤولية متبادلة، أو بعبارة اخرى، هي علاقة مزدوجة من الحقوق والواجبات، لكنها- المواطنة- هي في الأساس وليدة الانتماء للجماعة اولاً، وللدولة (الوطن) ثانياً، ويُعبر هذا الانتماء عن نفسه تارة بالمشاركة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية)، وبالحقوق تارة اخرى. ومن ثم فهي تمتع شخص بحقوق وواجبات، وممارستها في بقعة جغرافية، لها حدود معينة، تعرف في الوقت الراهن بالدولة القومية الحديثة التي تستند الى حكم القانون. فضلاً عن المساواة السياسية بين من تم اعتبارهم مواطنين حسب مفهوم المواطنة في الدولة التي ينتمون اليها. **((ففي دولة المواطنة جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم بسبب الاختلاف في الدين أو النوع أو اللون أو العرق أو الموقع ألاجتماعي ...ألخ))[١٠].**

إن هذه العلاقة ذات الجلباب السياسي، لطالما كانت مرنة المفهوم، تطبيقاً، عبر التاريخ، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فهي نسبية مكانياً وزمانياً، تُحدد وفقاً للنظام السياسي القائم، وتعطى أو تمنح أو قد تمنع أو تحجم أو تنعدم، وبشكل متفاوت من مكان إلى آخر، ومن زمان

إلـــى آخـــر. إلا أن "المواطنـــة" كممارســـة وكظاهرة اجتماعية - سياسية، قد صُقلت عبر التاريخ، وهذا ما يضفي عليها سمة المرونة أمام التاريخ.

ب- المواطنة في التأريخ :

التـاريخ، حينمـا يـتكلم عـن المواطنـة، يبـدأ عباراته حين أصبح الإنسان عضواً في مجتمع بشـري، يشـاطرهم الحيـاة والطبيعـة والـوطن والاسطورة(*)، لكن هذا الوجود المجتمعي، لم يكـن وجـوداً بـالمعنى الحقيقـي دون تنظـيم لعلاقات تلك الجماعة، علاقة الإنسان بأخيه الإنسان، وعلاقة الإنسان بالطبيعة. هذه العلاقة المزدوجة جعلت من الإنسان كائناً اجتماعيا ليس بطبعه فحسب، بل خالقاً ومهندساً لروابط اجتماعية تعطي– حسب تصور كل جماعة – كل ذي حق حقه، وهذه المنظومة من الحقوق المتبادلة هي، أيضاً، بحاجة إلى ضابط يتبنى إيفاء الحقوق وإستيفاء الواجبات، ولهذا خُلقَ النظام السياسي، لذا فالمواطنة حينما تعبر عن نفسها فهي: انتماء للجماعة في معناها الأول، وهي مصدر للحقوق في المعنى الثاني، وهي بالتالي نواة الدولة – أياً كان وصفها: دولة \المدينة، أم الدولة القومية.

فتاريخيـاً، كانـت المواطنـة، فـي العصـر الاغريقي، مُعبرةٌ عن المشاركة السياسية داخل دولة\المدينة، إلا أن هذا المفهوم باعتباره سمة للمجتمع اليوناني، في حينه لم يكن ذا صفة عامة يتمتع بها كل من سكن "اثنا"، فجاءت المواطنة، وفي مقابلها "الرعايا"(*)، ليصبح لكل من المفهومين معناه الخاص به يميزه عن الآخر، معناً وتطبيقاً، وليضم كل منهما فئته الاجتماعيـة، أو بعبـارة اخـرى، طبقتـه الاجتماعيـة؛ وهكـذا فـإن أول مـا اتـت بـه المواطنـة، تاريخيـاً، هـو أن جعلـت مـن نفسـها معياراً للتمييز بين أفراد المجتمع الواحد.

ثم اخذ مفهوم المواطنة، في العصر الروماني دلالة أخرى؛ إذ **((لم يعد له ارتباط بالمشاركة السياسية كما كان في دول المدن اليونانية، وإنما بالواجب العام (أي بالمسؤوليات)، مثل الخدمة العسكرية ودفع الضرائب))**(١١). وهذا المفهـوم الرومـاني، جعـل مـن المواطنـة آداة لإسـتيفاء الواجبـات، لكـن أي واجبـات؟ إنهـا واجبـات المـواطن تجـاه الدولـة (السـلطة)، لتجعل من "الوطنية"(**)، قيمة سلبية، بالنسبة للمواطن.

أما بعد العصر الروماني، وتزامناً مع العصور الوسطى، اخذ مفهوم المواطنة منحاً اخر، **((إذ ارتبط المفهوم بالمسألة الدينية، فالمسيحي هو المواطن من دون غيره من أبناء المدن أو الامبراطوريات ذوي الانتماءات الدينية الأخرى كاليهود))**(١٢). ويعد هذا المعيار الديني للمواطنـة الـذي جعـل مـن الـدين هـو مصـدر المواطنة، أي إن حق الفرد في كونه عضواً في الجماعة أصبح مرهوناً بانتمائه العقائدي، يعد هذا المفهوم تعبيراً للسمة الحضارية- الدينية آنذاك، والتـي كانـت مُـكرسةً لهيمنـة الكنسية. لكـن هـذا المفهـوم لـم يبـقَ كمـا هـو عليـه بـل تطـور**((.. ليصبح مفهوماً وظيفياً بدلاً من كونه مفهوماً دينياً، فلقد أُعتمد معيار الفائدة**

في تقسيم ابناء المدن الى مواطنين وغيرهم، فالذي يعمل عملاً مفيداً للمجتمع يعد مواطناً، في حين إن الذي لا يعمل لا يُصف بصفة المواطنة))[١٣].

إلا أن وعي الإنسان بذاته، باعتباره الذات التي هي مصدر السيادة، وباعتبار الإنسان هو نقطة البدء السياسية ومن ثم فهو مصدر شرعية السلطة، هذا التحول في طبيعة العلاقة مابين الفرد والدولة (السلطة)، افرز مفهوماً جديداً للمواطنة؛ **((إذ أصبحت تمثل آداة لتعزيز الحكومة الشعبية والحريات الفردية والمساواة السياسية والقانونية التي أصبحت مرتكزات أساسية لمفهوم المواطنة المعاصرة))**[١٤]. هذا المفهوم جاء متزامناً مع انتشار الافكار الثورية في أوربا، والتي تمخضت عن ولادة الدولة \القومية الحديثة، هذه الدولة التي تستمد شرعيتها من مواطنيها، وبعبارة أخرى، الدولة التي تكون نواتها الاولى المواطن. وإن **((هذا التحول.. تم بفعل تفاعل عوامل ثلاثة هي: الدولة القومية، والمشاركة السياسية، وحكم القانون))**[١٥]. وهذا التحول الذي نقل **((...دائرة الحضارة الأوربية من المفهوم التقليدي للمواطنة الذي استمد جذوره من الفكر السياسي الاغريقي والروماني وجاء تلبية لحاجة الدولة القومية الحديثة ونضال الشعب وطروحات حقوق الإنسان والمواطن، والدعوة لأن يكون الشعب مصدراً للسلطات))**[١٦].

واستمر مفهوم المواطنة في تطوره **((فقد شهد... منذ نهاية القرن الثامن عشر تطوراً نوعياً وكمياً، باعتباره حقاً غير منازع فيه، وقد اتسع نطاق شموله لفئات المواطنين البالغين سن الرشد من الجنسين))**[١٧].

عموماً، فقد أرتبط مفهوم المواطنة عبر التاريخ بحق المشاركة (الاقتصادية – الاجتماعية – السياسية)، وقد مر مبدأ المواطنة عبر التأريخ بمحطات تاريخية، ابتدءاً من العصور القديمة (الاغريقي والروماني) ومروراً بالعصور الوسطى والحديثة وصولاً إلى المعاصرة. حيث عملت هذه المحطات التاريخية على صياغة دلالته المعاصرة: فالمواطنة، وفقاً لهذا السياق، هي قابلة للتأثر، بمحيطها الخارجي وبالصيرورة التاريخية، إلا أن المواطنة، ومن خلال الممارسة الاجتماعية – السياسية، هي ذات عناصر ثابتة، تتفاعل تلك العناصر فيما بينها لتشكل، بكليتها، دولة المواطنة التي هي: وطن ومواطن، دولة وأفراد، حقوق وواجبات، إنتماء وولاء، ثقافة وسيادة، تعدد وهوية وطنية. ويمكن لهذه المفردات كلها أن تُختزل في مفهوم واحد هو: دولة ذات سيادة، وأفرادٌ ينتمون إليها، وهوية يُوسمون بها، وحقوق وواجبات من الدولة وإليها. إذن، هي: سيادة، وانتماء، وهوية، وحقوق وواجبات، هذه العناصر كلها تعمل وفق آلية العدالة والمساواة، وفي داخل إطار كائنٌ سياسي، هو: الدولة[١٨].

ج- عناصر دولة المواطنة:

١- ***السيادة" sovereignty*** **"((إن تمتع الدولة بالسيادة يعني أن تكون لها الكلمة العليا التي لا يعلوها سلطة أو هيئة أخرى. وهذا يجعلها تسمو على الجميع وتفرض**

نفسها عليهم باعتبارها سلطة آمرة عليا. لذلك فسيادة الدولة تعني وببساطة أنها منبع السلطات الأخرى. فالسيادة أصلية ولصيقة بالدولة وتميز الدولة عن غيرها من الجماعات السياسية الأخرى. والسيادة وحدة واحدة لا تتجزأ مهما تعددت السلطات العامة لأن هذه السلطات لا تتقاسم السيادة وإنما تتقاسم الاختصاص))[١٩]. اذن، يرتبط مفهوم السيادة بمفهوم الدولة الحديثة، حيث نشأت الدولة الحديثة مع بزوغ مفهوم السيادة، لكن سيادة الدولة هي مشتقة من سيادة الشعب، أي ان الدولة الحديثة التي جاءت بمفهوم الدولة السيادية في مقابل الدول الاخرى، هي أساساً قد بَنت سيادتها-على اقليمها ومن عليه- على أساس أنها اخذت ذاك الاعتبار المعنوي بتخويل من قبل الأفراد الذين يشكلون مجتمع الدولة ذاتها، وبالتالي فإن السيادة هي في الأصل سيادة الشعب، و**((تقوم نظرية سيادة الشعب على أن السيادة للجماعة بوصفها مكونه من عدد من الأفراد، لا على أساس أنها وحدة مستقلة عن الأفراد المكونين لها. وطبقاً لنظرية سيادة الشعب تكون السيادة لكل فرد في الجماعة، حيث إنها تنظر إلى الأفراد ذاتهم وتجعل السيادة شركة بينهم...))**[٢٠].

وهنا يعد الفرد، النواة الأولى للمجتمع فـ**((أساس المجتمع عند روسوٍ**[مثلاً]**هو عقد إجتماعي يربط بين الأفراد. ومعنى ذلك أن الفرد سابق على المجتمع))**[٢١]. أما **((هذا العقد الإجتماعي الذي تنصهر به الإرادات الخاصة في إرادة عامة يمثل لحظة ولادة الشعب باعتباره دولة، وبطبيعة الحال لاتتكون الدولة إلا إذا تجسد هذا القرار بإنشاء تجمع متحد في وضع قوانين عامة وسلطة سياسية مشتركة))**[٢٢].

وعلى هذا الأساس يمكن النظر لعلاقة الفرد بالدولة، على أنها أشبه بعلاقة الكلمات بالجُمل، فلا الكلمات، مفردةً، تعطي معنى، ولا الجملة دون نسق الكلمات، ذات مغزى. فاصل المواطنة الأفراد، ومن الأفراد يُخلق المجتمع، ومن المجتمع تُولد الدولة. فالدولة كائن اجتماعي هيكلهُ السلطة، ويتغير هذا الهيكل تبعاً لذلك الكائن.

ومع ذلك فإن نظرية سيادة الشعب لم تأت في ليلة وضحاها، بل مرت بمخاض طويل حتى وصلت إلى ما هي علية. فقبل نظرية سيادة الشعب كانت هنالك النظرية الثيوقراطية(*) التي تُرجع السيادة إلى الله وحده، أي إن الحكم والقرار الأول والاخير لله وحده، وإن الحاكم (الملك) هو ظل الله في الارض، يعتلي عرشه وفوق رأسهِ تاجاً تتوجهُ إياه الكنيسة. إلا أن صراع الملوك مع الكنيسة وسعيهم لنزع حق السيادة منها وإقرار استقلال الملوك عن البابا‌وات، هذه النزعة الجديد أدارت دفة السيادة نحو الملوك، وجعلت منهم اصحاب السيادة، أصالةً، لا بالوكالة، هذا بدوره شكل البذرة الاولى لتكوين الدولة القومية في أوربا، والى جانب ذلك كان هناك عاملان مهمان في تكوين الدولة القومية هما: أختراع البارود، الذي مكن الملوك من فرض سيطرتهم على ممالكهم، واخضاع أمراء الاقطاع لسلطتهم،

وتحصيل الضرائب منهم ومن جميع السكان مباشرة[٢٣]. أما العامل الثاني، فكان عاملاً قومياً، ((من **حيث نزعة كل قومية في اوربا إلى تكوين دولتها على أساس قومي تأريخي يسعى إلى قوة الامة ونجاحها تعبيراً عن وعي السكان بوحدتهم إلى حد يجعلهم ينشدون تجسيدها والتعبير عنها في الدولة القومية**))[٢٤].

لكن سيادة الشعب هي: ولاء من جانب، وتعبير عن الانتماء من جانب آخر. فهي ولاء من حيث أن الأفراد يكرسون أنفسهم، بتنوعهم، للكل الواحد الذي هو الدولة. وهو انتماء لان ذاك الولاء لا يمكن أن يكون لولا شعور الفرد بالانتماء.

٢ ـ ***الانتماء" belongingness"***، هو ذاك التعبير السيكولوجي للإنسان، باعتباره عضواً في الجماعة البشرية، فالإنسان ينزح لأن يكون ضمن الجماعة، الجماعة التي تحقق له عضويته، والذي يكون فيها قادراً لأن يجد نفسه كقيمة فاعلة، سبره بسبر غيره، لا كتلة مهملة في حساب التاريخ. فهو فرداً إذ أنتمى، وهو مُفرداً إذ أغترب[*].

ويعرف الانتماء بأنه: ((**النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار وبنصرته والدفاع عنه في مقابل غيره من الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى**))[٢٥].

هذا يعني أن الأنتماء هو في أساسه رابطة فكرية لها انعكاسات فاعلية، تحول الإنسان من نجمة دائرة بلا فلك، إلى كوكب في مجموعة شمسية. أي أنه يدخل في منظومة اجتماعية تحدد له مساره وفقاً لتلك الرابطة الفكرية وبالتالي تجعل من الإنسان "كائناً اجتماعياً بطبعه"، على اعتبار أنه كائناً عاقلاً.

وللانتماء مدلولين: الأول اجتماعي، والثاني سياسي. فأما المدلول الاجتماعي فهو يشير إلى عضوية الفرد للجماعة فـ ((**هو ارتباط الفرد بجماعة؛ حيث يرغب الفرد في الانتماء إلى جماعة قوية يتقمص شخصيتها ويوحد نفسه بها مثل الأسرة أو النادي أو الشركة**))[٢٦].

في حين يترجم المدلول السياسي علاقة الفرد بالدولة. وكلا المدلولين (الاجتماعي والسياسي)، أشقاء المواطنة.

أما الولاء فهو الابن الشرعي للانتماء، لكن الولاء للموطن هو مرهون بالإشباعات المادية والمعنوية لأفراده، ومن ثم فإن الانتماء الوطني لن يكون إلا عندما يشعر المواطن أنه ينتمي لوطن، لايتم التجاوز على حقوقه المشروعة، فالوطن هوية المواطن وشخصيته.

٣ ـ ***الهوية الوطنية: National Identity***، يجترح كل بناء اجتماعي، ومن ضمنه الدولة بوصفها كائن اجتماعي، تنوعاً في الانتماءات الفرعية، هذا التنوع هو نتيجة لوجود خطوط اجتماعية وثقافية وانتماءات مذهبية ومناطقية متعددة بكل ما تختزنه من تراث ثقافي، وذاكرة تاريخية، ومنظومة قيم وعادات ومسالك متنوعة، كل هذا كان المصدر الأساس لبناء الهويات وجدلها. إلا أن جدل الهويات هذا ألقى بظلاله على البناء الاجتماعي الأكبر، أي الدولة، ولهذا بحثت الدول، ومنذ نشأتها

الاولى، عن تقليصٍ للفواصل والاختلافات بين مجتمعاتها وذلك لإيصالها الى درجة الانصهار الداخلي كمقدّمة لتحقيق الوحدة الداخلية والانسجام تعزيزاً لقواعد الإستقرار السياسي. وهنا تطرح الهوية الوطنية نفسها، كثقافة وطنية واحدة تتجاوز كل الفروقات الفرعية (الهويات الفرعية) والانتماءات الفرعية في انتماء واحد، يكون محصلة كل هذه التفرعات، بدمج المشتركات، وعلى هذا الأساس، تظهر العلاقة بين الثقافة والهوية وعلاقتهما بالمواطنة، تظهر هذه العلاقة وهي مُتكئة على مبدأ الثقافة الوطنية.

" فالثقافة ***"هي :*** **((كل مركب يشتمل على المعرفة والمعتقدات، والفنون والاخلاق، والقانون والعرف، وغير ذلك من الامكانيات أو العادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في مجتمع))**[٢٧]. أما ***"والهوية " فهي:*** **((انتساب ثقافي... انتساب إلى معتقدات وقيم ومعايير معينة))**[٢٨]. و أما ***"المواطنة" فهي:*** **((إنتساب جغرافي ...انتساب إلى أرض معينة))**[٢٩].

وبالتالي فإن "الثقافة الوطنية"هي **:((محصلة لمجموعة من الروافد والتعبيرات المتضافرة والمتفاعلة والتي تؤدي في النتيجة إلى خلق ملامح وأشكال هي وحدها التي تعبر عن هموم وطموحات شعب معين في مرحلة تاريخية معينة، وهي وحدها التي تعكس المزاج النفسي والاتجاهات الحقيقية))**[٣٠].

وتعبر الدولة\الأمة عن نفسها إزاء الأمم الأخرى، بوصفها ليست إياها، من خلال هويتها الثقافية. وللهوية الثقافية مستويات ثلاث: فردية، وجمعوية، ووطنية قومية. والهوية الثقافية- بمستوياتها الثلاث- تُحدد وفقاً لعلاقة "الأنا " بـ "الاخر"، فعلى مستوى الفرد، فأن الفرد داخل الجماعة، هو عبارة عن "أنا" لها "آخر" داخل الجماعة نفسها. أما على مستوى الجماعات، داخل الأمة، هي كالأفراد داخل الجماعة، لكل منها ما يميزها داخل الهوية الثقافية المشتركة، ولكل منها "أنا" خاصة بها، من خلاله وعبره تتعرف على نفسها. أما على مستوى الأمة (الوطنية والقومية)، إزاء الأمم الأخرى، فأن المعادلة هي نفسها، إلا أنها تبدو أكثر تجرداً، وأوسع نطاقاً، وأكثر قابلية للتعدد والتنوع والاختلاف[٣١]. أضف الى ذلك فأن "أنا" الأمة هي تعبيراً عن "أنا" الفرد، بصيغتها الكلية، مروراً بـ"أنا" الجماعة الوسطية، ولهذا فأن الأمة، بأنآها، هي انعكاساً لـ "أنا" الأفراد الماكثين في ثناياها. وعلى هذا الأساس فأن علاقة الفرد بالدولة\ الأمة، هي علاقة تكاملية قائمة على مبدأ واجبات الفرد تجاه دولته، وحقوق الفرد فيها، على اعتبار أنه إنساناً في المقام الأول، ومواطناً من مواطني الدولة ثانياً.

٤- الحقوق والواجبات Right and duties

، إن العلاقة بين الفرد والدولة، تفرض التكامل، فللفرد حقوق وعليه واجبات. وتنبع الحقوق من طبيعة الانسان، على فرض أنه كائن حي عاقل، أي إن الحقوق هي حقوق الانسان من حيث هو إنسان، هذا من جانب، ومن جانب اخر، فإن ممارسة الانسان لحقوقه،

هي مرهونة على عاتق الدولة (الحكومة)، وهنا يظهر دور الدولة في اعتباراتها وتضمينها لتلك الحقوق ومدى اطلاق الحقوق وكيف. وعلى هذا الاساس فأن المنبع الثاني للحقوق، هو النظام السياسي، على اعتبار أن النظام السياسي القائم على القانون، هو الضامن للحريات الطبيعية للانسان، وفقاً لرأي "سبينوزا"(١٦٣٣-١٦٧٧)[٣٢]. وبالتالي فإن حقوق الانسان تُضمن في المجتمع والوطن والدولة؛ لكونها تنقل الحق الانساني إلى حق للمواطنة عبر تشريعه وتقنينه. و للمواطن حقوق مختلفة تتمثل في المجال المدني والمجال السياسي والمجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفكري وغيرها.

لحقوق المدنية:

وهي مجموعة من الحقوق تتمثل في حق المواطن في الحياة وعدم إخضاعه للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الإحاطة بالكرامة وعدم إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي مواطن دون رضاه، وعدم استرقاق أحد والاعتراف بحرية كل مواطن طالما لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية آخرين، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفياً، وحق كل مواطن في الملكية الخاصة، وحقه في حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة إليها وحق كل مواطن في المساواة أمام القانون، وحقه في أن يعترف له بالشخصية القانونية وعدم التدخل في خصوصية المواطن أو في شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته وحق كل مواطن في حماية القانون له، وحقه في حرية الفكر، والوجدان والدين واعتناق الآراء وحرية التعبير وفق النظام والقانون وحق كل طفل في اكتساب جنسيته؛

الحقوق السياسية:

وتتمثل هذه الحقوق بحق الانتخابات في السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات والترشيح، وحق كل مواطن بالعضوية في الأحزاب وتنظيم حركات وجمعيات ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة والحق في التجمع السلمي.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

وتتمثل الحقوق الاقتصادية أساسا بحق كل مواطن في العمل والحق في العمل في ظروف منصفة والحرية النقابية من حيث النقابات والانضمام إليها والحق في الإضراب، وتتمثل الحقوق الاجتماعية بحق كل مواطن بحد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية والحق في الرعاية الصحية والحق في الغذاء الكافي والحق في التامين الاجتماعي والحق في المسكن والحق في المساعدة والحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة والحق في الخدمات كافية لكل مواطن، وتتمثل الحقوق الثقافية بحق كل مواطن بالتعليم والثقافة[٣٣].

إلا أن العلاقة ليست حقوق فقط. فهي في المقابل تضع على عاتق الفرد مجموعة من الواجبات القانونية، والالتزامات المعنوية، والمسؤوليات، كما تفرض عليه الولاء اضافة إلى بعض الواجبات، كواجب دفع الضرائب وواجب الدفاع عن الوطن والمحافظة على ممتلكات الدولة والوطن، وعلى المواطن طاعة القوانين والعمل بها والمطالبة بالعمل بها، والدفاع عنها في وجه انتهاكها مع معرفتها[٣٤]. حيث وتعتبر واجبات المواطن نتيجة طبيعية ومنطقية وضرورية في ظل نظام المواطنة، وهو نظام ديمقراطي يتساوى فيه الجميع أمام الحقوق والواجبات والخدمات دون تمييز بأي اعتبار.

ثانياً:العولمة.

أ- لتعريف لغةً واصطلاحاً:

(("العولمة" ترجمة لكلمة "Mondialisation " الفرنسية التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة. والمحدود هنا هو أساساً الدولة القومية التي تتميز بحدود جغرافية ...)) [٣٥].

إلا أن **((الكلمة الفرنسية المذكورة إنما هي ترجمة لكلمة "Globalization" الإنكليزية التي ظهرت في الولايات المتحدة، وهي تفيد معنى تعميم الشيء دائرته ليشمل الكل))**[٣٦].

((إن مصطلح "Globalization" ومرادفه في العربية العولمة أو الكوكبة أو الكونية، وقد استخدمت هذه الألفاظ الثلاثة في البداية بصورة متكافئة، ولكن شيئاً فشيئاً حدث انحسار في استخدام لفظ كونية، وتلاه استخدام لفظ كوكبة، وأصبح لفظ عولمة يحظى تقريباً بإجماع الناطقين باللغة العربية على تأييد استخدامه كمرادف عربي للمصطلح الانجليزي "Globalization"))[٣٧].

وأول من ترجم مصطلح الـ"Globalization " بمعنى " العولمة هو "سمير أمين "، على حين تمسك "إسماعيل صبري عبد الله " بمصطلح "الكونية" أو "الكوكبية"، وقد ترجم فؤاد مرسي الكلمة الاجنبية "global" بالكونية وكذلك فعل محمود أمين العالم[٣٨].

وتأتي ترجمة المصطلح، عند "اسماعيل صبري عبد الله"، على أن الاسم الانجليزي "Globalization "هو مشتق من "globe "بمعنى الكرة (الكرة الارضية)، أي الكوكب الذي نعيش عليه، في مقابل "العالم" هو "World" ومقابل "الكون" هو "Universe" وكلمة العالم تعني البشرية، أما بالنسبة لـ "globe" "الكرة " فهي توحي بمشاركة الناس جميعاً في انتشار الظاهرة، كما إن الاسم ليس من مفردات فعل في اللغة العربية[٣٩].

أما أصطلاحاً فـ**((العولمة...هي مجرد مجال اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد يجمع بين المحلي والعالمي والفردي والانساني))**[٤٠].

((ويعرف سمير أمين العولمة بكونها الاختراق المتبادل في الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة بدرجة أولى، ثم توسيع المبادلات بين الشمال والجنوب على اعتبار

أنـه يمثـل سـوقاً مهمـة، فيمـا يـذهب هـوبرت فيدرين (Hubert vedrine) إلـى أن العولمـة ليست فكراً ولكنها وقائع تقنية فرضت نفسها على الساحة الكونية، وفي فرضها لنفسها أقلقت الجميـع... وإنمـا بالحصـر اقتصـاد السـوق والاستهلاك، دول ومؤسسات القطاع الخاص، إنهـا ظـاهرة لا تمـس أي اقتصـاد واقتصـاد تحـويلات العمـلات والتـدبير الاسـتثماري، أمـا صـادق جـلال العظـم فيعرفهـا بكونهـا وصـول نمـط الإنتـاج الرأسـمالي، عنـد منتصـف القـرن تقريبـاً إلـى نقطـة الانتقـال مـن عالميـة التبـادل والتوزيـع والسـوق والتجـارة والتـداول، إلـى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها. بينما يرى عزمي بشارة أنها طغيان قوانين التبادل العالمي المفروضة من قبل المراكز الصناعية الكبـرى علـى قـوانين وحاجـات الاقتصـاد المحلي))[٤١].

وهناك تعريف صادر عن وثيقة للجنة دولية مستقلة والتـي شـكلتها الأمـم المتحـدة لدراسـة "حكـم الكوكـب " فـي تقريرهـا الصـادر فـي ١٩٩٥بعنـوان "محاورتنـا الكوكبيـة" وهـو: ((التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون إعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو إنتماء إلـى وطـن محـدد أو لدولـة معينـة ودون حاجـة إلى إجراءات حكومية))[٤٢].

إذن، اختلـف المفكـرون فـي تعـريفهم للعولمـة، فمـنهم مـن يركـز علـى الجانـب الاقتصـادي، ومـنهم مـن يعبـر عنهـا باعتبارهـا تحـرر مـن الدول المغلقة وانطلاق نحو العالمية والتقدم، ومنهم من يركز على الجانب الثقافي، ومنهم من يأخذها بمفهومها الشامل.

ب- تاريخ العولمة:

إذا كانت العولمة تعني الإنسان العالمي أو المواطن العالمي، فهي فكرة ليست بالجديدة، فهناك نظرية القانون الطبيعي(*) عند الرواقيين، مثلاً، حيث يرى الرواقيون أن الاخلاق وحدها دون السياسة، هي القوة المحركة للافراد وأنها ليست من اختصاص الجماعة بل من أختصاص الفرد نفسه[٤٣].

وقد أكد الرواقيون، أيضاً، على مبدأ الاخوة الانسانية: فالأفراد، كمخلوقات عاقلة، هم أساساً متماثلون ويخضعون إلى نفس القانون الطبيعي ولهم حقوق متساوية. وعلى هذا الأساس ولدت النظرية السياسية العالمية، فجميع الافراد، طبيعياً أخوة ومواطنون في جمهورية عالمية واحدة. وأهتم الرواقيون بتقليل الفوارق بين الافراد، اضف إلى ذلك فأنها - الرواقية- عملت على تعزيز روابط الانسجام بين الدول، فيخضع كل فرد في عرفها الى قانونين: قانون مدينته وقانون المدينة العالمية، قانون العادة وقانون العقل، وعلى هذا الاساس تتناسى الفوارق والمشكلات الاقليمية والمحلية[٤٤]

كذلك يشير جلال أمين(*) الـى أن المفهوم العام الذي شاع استخدامه في نهاية القرن العشرين، تمتد جذوره إلـى خمسة قرون علـى الاقل[٤٥]. كـذلك ويقدم احد البـاحثين نموذجـاً مـن خمس مراحـل لتطـور مفهـوم العولمـة: **((المرحلـة**

الجنينية (تبدأ في القرن ١٥\وحتى منتصف القرن ١٨\)، ومرحلة النشوء (استمرت حتى عام ١٨٧٠وما بعده)، مرحلة الانطلاق (من عام ١٨٧٠حتى العشرينات من القرن العشرين)، مرحلة الصراع من اجل الهيمنة، (بدأت في العقد الثاني من القرن العشرين وحتى عقد الستينات منه)، والمرحلة الاخيرة مرحلة عدم اليقين (بدأت في الستينات من القرن العشرين والى الان مستمرة)...))[٤٦].

أما مصطلح "النظام العالمي الجديد "والمرادف المعاصر لمصطلح "العولمة" في المعنى والدلالة، **((فأن تأريخ ظهوره يعود الى وقت مبكر في القرن العشرين عندما تحدث رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل عقب الحرب العالمية الأولى عن النظام العالمي الجديد الناشئ عن انتصار الحلفاء والهيمنة الأنجلوسكسونية))**[٤٧].

واستخدمه بعد ذلك الرئيس الامريكي "فرانكلين روزفلت" عام ١٩٤١ ليفسر به ويبرر اشتراك بلاده في الحرب العالمية الثانية وفي سبعينيات القرن العشرين اعاد وزير الخارجية الامريكي "هنري كسنجر" استخدام المصطلح للإشارة إلى النظام العالمي الناشئ عن تحول العلاقة بين القطبين الأمريكي والسوفيتي من مرحلة الحرب الباردة إلى مرحلة الوفاق، واستخدمها المفكر الامريكي "فرنسيس فوكوياما" في مقالته "نهاية التاريخ "المنشورة عام ١٩٨٩ والتي اطلق بها نظريته عن تحول النظام الراسمالي الليبرالي الغربي الى نظام عالمي بحكم انتشاره وتطبيقه في كل المجتمعات الانسانية[٤٨].

ويرى "صبري حافظ "أن الصورة الجنينية الأولى لمصطلح العولمة هو تعبير "القرية الكونية "Global village والذي صاغه مارشال ماكلوهان في اواخر الخمسينات، فقد اهتم ماكلوهان ببلورة فكرة تقليص سرعة حركة المعلومات للمسافات الجغرافية في كرتنا الارضية التي تحولت الى مجرد قرية صغيرة واحدة يعرف كل شخص فيها ما يدور في أي مكان بها وعلاقة تغير مفهومنا للزمن وللمكان بتغير مفهومنا للثقافة وللإنسان ذاته، وبفتح افاق جديدة أمام الإنسان مما يترتب عليها من بلورة لطاقات جديدة واقتحام لمحاولات لم يسمع فيها وقع لقدم بشرية من قبل. ومع هذا لم تظهر فكرة العولمة في الستينات ولا حتى في السبعينات، وبالرغم من أن السبعينات شهدت بداياتها الجنينية، ولم يسمع عنها بهذا الشكل المضطرد إلا بعد مجموعة من التغيرات السياسية المهمة التي أعقبت سقوط برلين وإنهيار المعسكر الإشتراكي والحديث عن نهاية التاريخ[٤٩].

ومن هنا يبدو ان هناك ثلاث عوامل قد ساعدت على انطلاقة العولمة كظاهرة هذه العوامل هي:(سياسية، تقنية، واقتصادية).

- **السياسية:** حيث انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب، وانهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المعسكر الشرقي وسقوط جدار برلين؛

- **التقنية:** وهي الثورة المعلوماتية، حيث شهدت هذه الفترة طفرة تقنية هائلة في الاتصلات الالكترونية وانتقال المعلومات؛

- **الاقتصادية:((حيث نشأ مشروع العولمة من مشروع التنمية، لان التنمية تضمنت علاقات دولية معينة...[إلا أن] البنك الدولي في تقرير التنمية العالمية لعام ١٩٨٠ [اعاد] تحديد تعريف التنمية بـ"المشاركة في السوق العالمية"))**[٥٠].

أما انواع العولمة هي: (سياسية، واقتصادية، واعلامية معلوماتية، وثقافية - الاتجاة نحو سيادة تقاليد وعلاقات موحدة على الصعيد العالمي، وسيادة ثقافة الاستهلاك والفردانية والاتجاة نحو إلغاء الخصوصيات الحضارية والثقافية") . لكن للعولمة، او النظام العالمي الجديد آدوات، هذه الآدوات هي التي تحدد ميكانزم عمل العولمة.

ج- آدوات العولمة:

كانت دول الحلفاء، وقبل نهاية الحرب العالمية الثانية، قد ابتدءوا بالتفكير في وضع اسس لنظام عالمي جديد، يتفق مع تصوراتهم لعالم ما بعد الحرب، وخاصة لما ترتب على نهاية الحرب العالمية الأولى من اضطراب وعدم استقرار أديا إلى قيام حرب جديدة. وقد تضمن الاعداد لهذا النظام الدولي الجديد العمل على جانبين: الجانب السياسي، والجانب الاقتصادي[٥١].

- الجانب السياسي: **((فقد تبلور في ميثاق الأمم المتحدة وإنشاء منظمة جديدة تحل محل عصبة الأمم، وهي منظمة الأمم المتحدة... ويقوم هذا الميثاق، ويكمله بشكل ما اعلان حقوق الإنسان الصادر في ١٩٤٨، على عدد من المبادئ والمقاصد الرئيسية، أهمها استبعاد الحرب كوسيلة لتسوية المنازعات، والاعتراف بسيادة الدولة واستقلالها، والاعتراف بحق تقرير المصير، وضرورة احترام حقوق الإنسان، وعدم التمييز بين الأفراد، وتحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول))**[٥٢].

- الجانب الاقتصادي *:***((فقد تمخض .. عن إنشاء مؤسستين، هما البنك الدولي (IBRD)، وصندوق النقد الدولي، وهما يتعاملان مع قضايا التمويل والنقد على المستوى العالمي ، وأما قضايا التجارة، والتي تعرض لها ميثاق هافانا في ١٩٤٧، فإنها لم تتبلور في شكل نتائج عملية حتى نهاية الحرب الباردة حين أُنشئت منظمة التجارة العالمية بعد انتهاء جولة أورجواي في ١٩٩٤))**[٥٣].

إذن، يمتاز النظام العالمي الجديد بوجود وحدات سياسية متعددة كالدول والمنظمات الدولية والإقليمية، أضف إلى ذلك الشركات متعددة الجنسيات والمحاور والأحلاف العسكرية والأحزاب الأممية، حيث يعمل النظام العالمي على تجسيد تفاعل وتداخل هذه الأجزاء، بعضها البعض. وقد لعبت الشركات متعددة الجنسيات، دوراً بارزاً وفاعلاً على الساحة الدولية؛ **((فالشركات متعددة الجنسيات قائمة في الأساس على فكرة تحويل العالم الى سوق واحدة ، وتدويل المجتمع الإنساني**

والتخطيط المركزي للإنتاج والاستهلاك العالمي . أن هدف هذه الشركات العملاقة هو السيطرة سيطرة كاملة على النشاط الاقتصادي وتحويله الى نشاط عالمي يتعدى حدود السلطات المحلية للدول...))[٥٤].

والخلاصة إذن، يقوم النظام العالمي الجديد على أركان سياسية واقتصادية: منظمة الأمم المتحدة (وما تمخض عنها من مواثيق)، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية وكذلك الشركات متعددة الجنسيات (العابرة للقومية)، ولا تعد هذه الأركان هي الوحيدة، فهناك منظمات المجتمع المدني وكذلك محكمة العدل الدولية... وغيرها من المنظمات الدولية. وعلى هذا الأساس يعد هذا العصر عصر المنظمات الدولية.

ثالثاً – العلاقة بين المواطنة والعولمة.

يشهد العالم اليوم تساؤلاً من طراز جديد، تساؤلاً عن السيادة وعن الانتماء، تساؤلاً عن الإنسان باعتباره إنساناً في المقام الأول ومنتمياً الى وطن في المقام الثاني. لكن هذه التساؤلات، جميعها، عَبرت حدود الدول القومية، لتحاكي الإنسان، الفرد، وهو في بلده الذي ينتمي إليه، متجاوزة النظم السياسية القائمة. هذا الطرح العالمي الجديد جاء نتيجة لتطورات علمية وتكنولوجية، واقتصاديات عالمية مشتركة والتي لعبت فيها سرعة الاتصالات ويسر المواصلات الدور البارز حتى اتسم العصر الراهن بسمة عصر المعلومات. هذا التساؤل يبدأ "كيف تعبر الدولة عن سيادتها؟ وكيف يعبر الإنسان عن انتماءه ولمن؟ وما هو دور الهوية؟ وكيف يعرف الإنسان هويته؟ وماذا تعني بالنسبة إليه؟ وهل الإنسان عضواً في الجماعة البشرية العالمية (مواطن عالمي)، أم أنه عضوٌ في الجماعة الوطنية، أم الاثنين معاً؟ وهل الدولة القومية في طريقها إلى الزوال أم أنها ستجعل من نفسها بيتاً في "القرية الكونية"؟ **((إن العولمة قد غيرت ميزان القوة لصالح المساحة العالمية غير المؤسسية على حساب المساحة التقليدية للدول. هذه المساحة العالمية غير المُسسية لا تشبه أية مساحة أو بيئة اجتماعية، الأمر الذي يعطيها مثل هذه الأهمية العالمية...إنها مساحة جديدة تحتاج إلى التنظيم وتعريف الحقوق والواجبات فأينما كان هناك مجتمع لابد من وجود قوانين))**[٥٥].

إذن، ووفقاً لهذا السياق، يطرح تساؤلاً اخر: ما هي العولمة؟ وما هي علاقتها بالدولة؟ وما هي العلاقة المجتمعية التي تطرحها العولمة.

((إنها عملية تاريخية مستمرة تعني ذلك الاندماج الاوثق بين الدول والشعوب في العالم الذي تحقق من جهة، بسبب الانخفاض الكبير في كلفة النقل والاتصال، ومن جهة اخرى، بسبب إزالة الحواجز أمام تنقل الاموال والخدمات والرساميل والمعلومات والمعارف والافكار والاشخاص عبر الحدود، وصاحب العولمة انشاء مؤسسات جديدة اتحدت مع مؤسسات اخرى لأجل التعاون عبر الحدود))[٥٦]. وبالتالي**((حصل ترابط من الناحية السياسية بين العولمة وتدهور مكانه**

الدولة الوطنية واتساع وانتشار المنظمات غير الحكومية التي تهتم بحقوق الإنسان))[٥٧]. وهنا يقوم الجدل بين العولمة والمواطنة، على أساس حركة جدل داخلي بين آدوات العولمة والعناصر التي تقوم عليها دولة المواطنة، ليلقي ذلك الجدل بظلاله على مفهوم الدولة (السلطة) ويعرفها من جديد، ليس على أساس الدولة الوستفالية، وإنما على أساس الدولة ما بعد القومية.

الفصل الثاني

جدل العولمة والمواطنة

أولاً – طبيعة الجدل.

أ- **العولمة وحقوق الإنسان:**

((إن حقوق الانسان كتعبير بدأ مع الثورة الفرنسية واهدافها الداعية إلى الحرية وللعدل والمساواة، إلا أن المفهوم قديم، ولا ريب أن كل الحضارات العريقة عرفت مفاهيم حقوق الإنسان سواء اسمتها حقوقاً للإنسان أم اسمتها غير ذلك... فهناك وثيقة "الماغانا كارتا" (العهد العظيم) البريطانية ١٢١٥، واعلان الدستور الامريكي ١٧٧٦، ووثيقة" حقوق الانسان والمواطن" الفرنسية بعد الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩))[٥٨]. أما على الصعيد العربي حلف الفضول[*] الذي نشأ اواخر القرن السادس الميلادي.

لكن هذه المفاهيم بقيت محصورة ضمن الدولة الواحدة، أو بعبارة أخرى لم تأخذ بعداً دولياً إلا بعد الإصدار العالمي لحقوق الإنسان في كانون الاول١٩٤٨ **((كخطوة أولى في طريق التنظيم الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي ثم توالت بعد ذلك الخطوات لتتبلور في عدد من المواثيق والعهود الدولية الداعية لحماية حقوق الإنسان، ومنها الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية عام ١٩٥٠ والميثاق الاجتماعي الأوربي عام ١٩٦١، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان عام ١٩٦٩، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان عام ١٩٨١))**[٥٩].

كما إن المنظمة أصدرت جملة من الصكوك الوثائقية التي تتعلق بشؤون حقوق الانسان، ((**لتكتمل هذه المواثيق بالوثيقة الجديدة (النظام العالمي الجديد) التي طرحها الرئيس الأمريكي الأسبق "بوش" أمام الكونغرس الأمريكي في الخامس من آذار عام ١٩٩١، والتي دعا فيها الرأي العام العالمي إلى السير وفق ميثاق الأمم المتحدة التي تفض العدوان والحرب وتنص على حل المشاكل بالطرق السلمية واحترام حرية الشعوب وأرادتها، وحقوق الإنسان والقيم الأخلاقية الأخرى، كما ركز الميثاق على عدم استغلال الدول او ابتزازها اقتصادياً والى تحقيق العدالة في العالم))**[٦٠].

ومن هنا فقد اتخذ موضوع حقوق الإنسان بعداً عالمياً، ليخترق حدود الدولة متكئاً على منظمات لا حكومية ومواثيق دولية، لتجعل من حقوق الإنسان شئناً عالمياً يتم تحديد حدوده ومعاييره دولياً، ومن ثم فهو يخرج تدريجياً من

بين أيدي الدولة ليقع في أحضان المجتمع الدولي، و((**في هذا السياق يتعين وجود سلطة قضائية مستقلة، قادرة على حماية حقوق الأفراد من أي افتئات عليها سواء من جانب مختلف اجهزة الدولة، أو على يد الأفراد أنفسهم في علاقاتهم بعضهم بعضاً. هذا الى جانب منظمات فاعلة للمجتمع المدني، وبالخص المنظمات الحقوقية والاعلامية، التي تنهض دائماً على حماية حقوق الأفراد، وصيانتها والكشف عن جميع صور الانتهاك الذي قد يتعرض له**))[٦١].

وخلاصة القول، إن معايير حقوق الانسان أصبحت معايير عالمية تنظر إلى الإنسان على أنه مواطناً عالمياً متجاوزة بذلك الخصوصيات الثقافة المحلية، ففي السابق كانت حقوق الافراد تُعينها الثقافة المحلية، فلكل مجتمع رؤاه، ولكل مجتمع اعتباراته وتفسيراته للحق؛ إذ ((**أن الثقافة بمعناها الواسع الذي يمثل العادات والتقاليد الدينية والاجتماعية يشكل عاملاً أساسياً في حسم أتفاق جماعة معينة ما يصبح حقاً، ويوفر هذا العامل سلطة لهذه الحقوق تنبع من الالتزام الاخلاقي لاعضاء الجماعة باحترام تلك الحقوق**))[٦٢].

إلا أن عولمة الحقوق (حقوق الانسان) جعلت من تلك الرؤى العالمية للحقوق موضوعاً خارج نطاق سيطرة الدولة، هذا ما كان من شأنه أثارة حفيظة الهوية الوطنية، التي لطالما كانت معبرةَ عن قيم الحقوق تبعاً لثقافة المجتمع ومعتقداته. فإذا كانت الدولة القومية هي الضامن والمدافع عن حقوق مواطنيها، فان النظام العالمي الجديد، اليوم، أخذ على عاتقه القيام بهذا الدور.

العولمة والهوية الوطنية:

إذا كانت الهوية الوطنية هي الصيغة التي تعبر عن محصلة الثقافات الفرعية وصقلها في كل واحد في مقابل "الآخر" لتتميز عنه بأن لها خصوصيتها ولتنفرد بثوابتها واعتقاداتها وقيمها؛ فأن ما تطرحه العولمة اليوم باختراقها حدود الدولة القومية التي كانت قائمة أساساً على التمايز الثقافي، والذي يُعرفها بنفسها في مقابل الآخر، وفقاً لمعادلة "الانا" و"الاخر"، اثار الجدل بين الهوية الوطنية والعولمة، جدل التمايز بين "هم" و "نحن". فهل يمكن أن نكون "نحن" وفي نفس الوقت "هم"؟

ومن هنا فـ((**إن الجدل الدائر مابين العولمة والهوية يكمن في الشد والجذب بين تيارين يبدوان متعارضين، احدهما يدفع نحو التجانس في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة بين اقطار القرية الكونية، على أساس أن النماذج والاتجاهات التي تطرحها الدول الكبرى هي التي أثبتت نجاحها وفاعليتها، والآخر يدفع نحو تأكيد عدم** التجانس **وخاصة في المجال الثقافي، على أساس أن التعايش بين العناصر المتنوعة ظاهرة صحية**))[٦٣]، كذلك تشير الدراسات الانثروبولجية إلى أن هناك علاقة بين خصائص الثقافة ونوعية البيئة المحيطة بها، والسمات الشخصية للأفراد المنتمين إليها، وأكدت على معنى التفاعل المستمر بين الثقافة وبيئتها والذي يؤثر عليهما معاً؛ ((**فلا تكون**

هناك حتمية بيئية تشكل الثقافة، ولا ثقافة منعزلة عن خصائص بيئتها، بل وحدة متكاملة تضم الاثنين يؤثر الإنسان من خلالها في البيئة، وتؤثر البيئة على أنشطته الثقافية، بل وعلى تنظيماته الاجتماعية))[٦٤].

لكن البيئة هي ليست رقعة جغرافية فحسب، بل هي، أيضاً، تراكم تأريخي لقيم وموروثات عقائدية، وبطبيعة الحال فإن القيم والمعتقدات هي شأن انساني، أي بمعنى أنها مرنة وغير قابلة للجمود، ومن هنا فهي قابلة للتأثر إذا ما احتكت بقيم اخرى، لكنها لا تفقد خصوصيتها، بل أنها تجد لتفسها تركيبة بين هذه وتلك، وبعبارة اخرى، فإن الثقافة لا تنصهر وإنما تنصقل. أضف إلى ذلك إن الدور الذي تلعبه الاتصالات والقنوات الفضائية وشبكة الانترنت وهذا الفيض من المعلومات ((**يستطيع أن يتحدى المعتقدات القديمة، أو أن يوقض الولاء للقيم الشخصية الاجتماعية القديمة، أو أن يثير مناقشات معمقة لمفاهيم عالية الثمن والاهمية كتحرير المرأة أو التطهير العرقي. ويمكن لتدفق المعلومات أن يكون أساساً لنشوء منظمات المجتمع المدني أو الحركات الاجتماعية التي تتحدث باصوات جديدة وقوية في السياسة والسلطة وادارة الحكم))**[٦٥].

إذن، فإن الهوية الثقافية هي حصيلة تفاعل الإنسان (الجماعة البشرية) مع بيئته، وعلى هذا الأساس، فأنها تعد تعبيراً انسانياً عن انتماء الإنسان للجماعة، أولاً، وللبيئة، ثانياً.

ومن هنا فإن انتماء الإنسان ليس مرهوناً بالأرض بشكل مطلق ـ لا يعني هذا التقليل من شأن التربة وعلاقة الإنسان بالأرض ـ وإنما الانتماء بالنسبة للإنسان يعبر عن علاقة التقارب والتجاذب المعنوي على اعتبار أن الإنسان هو "كائن اجتماعي، عاقل، بطبعه"، ولهذا فإن الانتماء يدخل في دائرة الجدل مع العولمة، ليكون التساؤل عن الانتماء هذه المرة في عصر لا تشكل فيه الحدود السياسية والجغرافية، مانعاً أمام تحاور العقول.

ج- العولمة والانتماء:

للإنسان طقوسه عندما ينتمي، وله خصوصيته التي تميزه عن باقي الكائنات حينما يجتمع؛ فقد يجمعه المكان لكن تفرقه الافكار، وقد تجمعه الأفكار ولا تجمعه الأماكن.

يصف " فوكوياما"، في كتابه التصدع العظيم، ما اسماه بـ "الفردية المتصاعدة "، حينما يتحدث عن التحولات الهائلة التي حصلت في المعايير والقيم خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٩٠، في الولايات المتحدة الامريكية والبلدان الاوربية الغربية، حيث كانت المجتمعات التقليدية لديها اختيارات قليلة وروابط عديدة: فالأفراد لديهم القليل من الاختيارات الفردية بخصوص اختيار شريك الحياة، أو اختيار العمل، أو مكان المعيشة أو المعتقدات، وغالباً ما تربطهم الاواصر العائلية والعشائرية، أو القبلية، أو الدينية، والاقطاعية أو غيرها من الروابط، أما في المجتمعات الحديثة تزداد الخيارات أمام الأفراد بشكل كبير، بينما تضعف خيوط الشبكة التي تشدهم بالالتزامات الاجتماعية[٦٦]، ويشير، أيضاً، إلى أن الحياة العصرية لاتلغي هذه الروابط الاجتماعية

بشكل تام، لكن الروابط غير الاختيارية (روابط الدين والجنس والعنصر، والأصل وغيرها من الروابط) قد استبدلت بعلاقات اختيارية، **((إن الأشخاص لا يصبحون اقل ارتباطاً ببعضهم البعض، بل يشكلون علاقات مع الأشخاص الذين يختارون إنشاء علاقة معهم ... ويمثل الانترنت تكنولوجيا تحمل امكانات تطور الروابط الاجتماعية الاختيارية نحو افق جديد لم يحلم بها احد: فبإمكان الشخص الآن إقامة علاقة مع أي شخص اخر على وجه الأرض بالاعتماد على اهتمام مشترك، من البوذية إلى المطبخ الأثيوبي، دون الخضوع لقيود المكان))**[٦٧].

وهكذا تنعكس التحولات الحضارية، ليس فقط على التكنولوجيا والتطورات العلمية، وإنما تنعكس، أيضاً، على طبيعة العلاقات الاجتماعية وطبيعة الروابط الاجتماعية بما يُلائم التحول الحضاري، فتنتقل الروابط الاجتماعية تدريجياً من الروابط العمودية (الابوية) إلى الروابط الافقية (الشخصية). كذلك فأن**((ملايين الناس الذين لم يتركوا ارضهم الأم مطلقا من قبل يتعلمون الآن أن يتخيلوا كيف تنتظم الحياة في ارجاء أراضي مختلفة، وتحت رموز تختلف عن رموزهم))**[٦٨]. فيصبح الإنسان أكثر قدرة على الاندماج والتخيل الفكري لأمور لم يراها من قبل، وهذا يعني أنه أصبح أكثر قابلية على التقبل مما كان عليه، وهو ضمن الانظمة الاجتماعية التقليدية. لكن هذا البعد الاجتماعي في طبيعة الروابط الاجتماعية للإنسان لاتقف عند هذا الحد (العلاقات الاجتماعية) بل إنها تتخطاه لتنعكس على البناء السياسي وعلاقة الفرد بالدولة، أي إن **((ذوبان الروابط لايقتصر على العلاقات القمعية التي تميز المجتمعات التقليدية أو السلطوية، بل تستمر لتتلف وتلتهم الروابط الاجتماعية التي تقوم عليها المؤسسات الطوعية التي تنتشر في المجتمعات العصرية. وهكذا يبدأ الناس بالاعتراض ليس على سلطة الطغاة والقساوسة الكبار، بل على سلطة المسؤولين الذين تم انتخابهم بشكل ديموقراطي وعلى العلماء والتدريسيين))**[٦٩].

هذا التحول في طبيعة الانتماء الذي أفرزته التحولات الحضارية أو كما يسميها "توفلر" الاصطدام بين الموجتين الثانية والثالثة، خلق **((توترات أجتماعية عنيفة، وصراعات خطيرة، ومجابهات سياسية غريبة، غير معهودة، لا تحسب خطوط الفصل المألوفة، تبعاً للطبقات، والعروق، والجنس أو الأحزاب. كما أنها تقضي على المصطلحات السياسية الكلاسيكية، ويصبح من الصعب أن نفصل "التقدميين" عن الرجعيين والاصدقاء من الاعداء وهكذا تنفجر الاستقطابات القديمة والتحالفات العتيقة))**[٧٠]. وإن **((هذه المجابهة بين المصالح القائمة في ظل "الموجة الثانية" وبين جماعة أو انصار "الموجة الثالثة، على مثال التيار الكهربائي الذي يجتاز الحياة السياسية لكل الشعوب..وحتى في البلاد اللامصنعة، نجد**

مراكز النفوذ القديمة، قد أرغمت على تغيير موقعها بحكم بروز الموجة الثالثة))[٧١].

ومن هنا يطرح سؤال جديد حول قضية عتيقة، يطرح التساؤل عن السيادة، والتي قد ولدت من رحم الانتماء، أنتماء الفرد للجماعة وأنتماء الفرد والجماعة للوطن، ليعبر ذلك الانتماء عن السيادة الشعبية التي هي سيادة الدولة.

د-العولمة والسيادة:

عودة على ذي بدء، إن قطب رحى الجدل الدائر بين العولمة والمواطنة، لا يتخطى أطروحة السيادة. فالمواطنة شيدت أركانها مع بزوغ الدولة السيادية وتثبيت الحدود القومية. وجاءت العولمة مخترقةً لتلك السيادة قافزةً على حدود الدولة القومية. فالشركات عابرة القومية، أثرت ولاشك في الدولة وكيفتها بما يخدم مصالحها وأستراتيجياتها، وأوجدت الآليات والقوانين التي تتيح لها التدخل في السياسات الداخلية، وقد مست هذه التدخلات بسيادة الدولة على اقليمها، بالأضافة إلى آليات التهرب من القوانين القومية، ونشر المعايير والقيم "الكوزموبوليتية(*)" عن طريق وسائط الاتصالات الحديثة عبر الاقمار الصناعية التي لا تخضع للرقابة[٧٢]. **((وهكذا نجد القرار الذي كان من سيادة الدول ينتقل في ظل العولمة الى هيئات اخرى سواء تابعة لمنظمات دولية أو تكتلات اقتصادية أو منظمات واتحادات لشركات عملاقة))**[٧٣]. هذا ما اثار الجدل بأن عمليات العولمة وصعود فواعيل غير الدولة وانتشار معايير حقوق الانسان، كلها تشير إلى أن سيادة الدولة الوطنية في حالة انحسار، فمن الثابت، تاريخياً، أن الدولة السيادية ظهرت نظراً لما ترتب على معاهدة وستفاليا، التي انهت حرب الثلاثين عاماً (١٦١٨-١٦٤٨)، حيث يُنظر إلى "سلام وستفاليا" عادة على أنه مصدر سيادة الدولة القومية الحديثة، وعملت السيادة الوستفالية على تعزيز السلطة السياسية للدولة داخل اقليم محدد، واستبعدت العوامل الخارجية من التدخل في بنى السلطة المحلية للدولة الوطنية. وبموجب هذه المنظومة الوستفالية، قامت الحدود بالفصل بين "الداخلي" و "الخارجي" كما عززت المعاهدة من (السلطة المطلقة) للدولة داخل نطاقها الحدودي. إلا أن **((العولمة والعديد من مظاهرها يعني أن الحدود بجميع أنواعها أصبح من الصعب على الحكومات ضبطها ...))**[٧٤]. ومن ثم فأن ما تقوم به العولمة هو اعادة النظر في مفهوم السيادة وقراءتها تبعاً للبنية الدولية المتغيرة.

وهنا توجد نظرتان لمفهوم السيادة[٧٥]: نظرة على أنها مفهوم تكاملي، وأخرى على أنها مفهوماً مركباً:

- **المفهوم التكاملي:** وهي النظر إلى السيادة على أنها واحدة، وأنها تحيل إلى وجود سلطة نهائية ومطلقة للدولة، ومن ثم فأنه من المبرر القول بأن اتجاهات العولمة واثارها تهدد السيادة؛

- **المفهوم المركب:** وهي وجهة نظر مختلفة للسيادة، تنظر إليها على أنها مفهوماً مركباً يحتوي على أكثر من جزء ويمكن تفكيكه إلى

تلك الأجزاء بحيث يمكن للدولة الوطنية مقايضة بعض من هذه الأجزاء لتعزيز البعض الآخر وتقويته، ويمكن تفكيك السيادة إلى أربعة أنواع متميزة: السيادة الوستفالية، والسيادة المحلية وسيادة الاعتماد المتبادل، والسيادة القانونية الدولية. فبينما تشير السيادة المحلية إلى تنظيم السلطة الحكومية داخل الدولة، يتم تعريف السيادة الوستفالية بأنها تلك الجوانب التي تستبعد الفواعل الخارجية من تركيب السلطات المحلية للدولة، أما سيادة الاعتماد المتبادل فهي تحيل إلى التحكم في التحركات عبر الحدود، في حين أن السيادة القانونية الدولية مقصورة على تلك العوامل التي تتضمن الاعتراف المتبادل للدول، وعلى هذا الاساس يمكن أن تكون الدولة، مثلاً، قد تتمتع بسيادة قانونية دولية، وسيادة وستفالية، وسيادة محلية، ولكنها تفتقر إلى سيادة الاعتماد المتبادل، لأنها اختارت أن تمارس القليل من السيطرة على الهجرة أو الاستثمار، أو إن الدولة قد تتمتع بسيادة قانونية دولية، ولكنها تختار التنازل عن سيادتها الوستفالية بالموافقة على شروط صندوق النقد الدولي من أجل تحقيق مصالح معينة. ومن هنا فأن **((وظائف الدولة وسلطتها وسيطرتها يتم تشكيلها واعادة تشكيلها باستمرار من أجل التعامل مع حقائق العالم المتغيرة ...))**[٧٦].

إذن، ووفقاً لهذا الفهم فإن السيادة ليست حجراً مقفلاً على ذاته، وكذلك هي ليست سجناً وطنياً نزلاؤه المواطنون. ومن هنا يمكن القول أن علاقة الفرد بالدولة هي أيضا ليست تعبيراً جامداً، فهي علاقة يمكنها أن تتطور أو تتشكل نتيجة لتغير في البنية الدولية، هذا أولاً، وينعكس ذلك التغير في البنية الدولية على علاقة الفرد بدولته، ثانياً. ومن ثم تظهر هناك تحولات في البناء السلطوي للدولة نتيجة التحول في مدركات الأفراد وبنية علاقاتهم الاجتماعية، أضف الى ذلك فإن ظهور نظام جديد لخلق الثروة قوض كل عمود من أعمدة نظام السلطة القديم وأدى في نهاية المطاف إلى تبدل شكل الحياة الأسرية والعمل والسياسة ونظام الدولة وتركيبة السلطة الدولية نفسها[٧٧]. هذا التبدل وهذا التحول لا يقف عند هذا الحد بل أنه يتخطاه ليطرح تساؤل جديد حول قضية عتيقة أخرى، هي الدولة.

ثانيا- الدولة والنظام العالمي الجديد.

بُذلت جهود كثيرة واسهامات ملموسة في مناقشة وعلاج مسألة الدولة: الشكل والدور الملائم للعولمة، منها ما هو صادر عن منظمات وهيئات دولية ومنها ما هو صادر عن أفكار ورؤى أكاديمية وفلسفية. وكلها جهود وإسهامات تبحث في الدولة الجديدة التي يحتاجها العالم الجديد والتي تتلاءم مع ظروف ومتطلبات العولمة. فهناك من يرى أن العولمة تلغي الدولة بشكل كامل، وأن **((عالم العولمة، عالم بدون دولة، بدون أمة، بدون وطن. هو عالم المؤسسات والشبكات، عالم "الفاعلين" وهم المسيرون" والمفعول فيهم" وهم المستهلكون...))**[٧٨]. ووفقاً لهذا الفهم باعتبارها-العولمة- نظاماً يقفز على الدولة والأمة والوطن، فأنها تعمل على التفتيت

والتشتيت؛ لأن إضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لفائدة العولمة يؤديان حتماً إلى إستيقاظ أطر للانتماء سابقة على الدولة: القبيلة، والطائفة، والجهة، والتعصب المذهبي؛ والنتيجة تفتيت المجتمع وتشتيت شمله(٧٩). لكن التأريخ لم ينقل لنا في يوم من الأيام أن الإنسان قد رجع إلى الوراء نتيجة للتقدم الحضاري أو العلمي، وحتى إذا أراد الإنسان العودة إلى الانتماءات الفرعية التي يتشكل منها مجتمعه فأنه سوف يتعامل معها هذه المرة على أساس أنها آداة التعايش مع الآخرين لأن العالم اليوم هو عالم التنوع وليس التكلس. ثم إن الدولة هي بطبيعتها قائمة أساساً على نظرية الجمع بين التنوع والانتماءات الإنسانية الفرعية، لاسيما أن الجمع في ظل الدولة القومية قد أتسم بالقسرية - نوعاً ما – وإذا لم يكن ذلك كذلك، فكيف يمكننا أن نفسر مقولة إن الدولة تتجه إلى الزوال لمجرد أن الإنسان أبتدأ ليكون حراً في انتماءاته. فالتنوع موجود وقائم، ومبدأ التعايش أيضاً موجود وقائم.

وهنالك من يرى أن العولمة لا تتخطى الدولة فحسب بل أنها تصل إلى الثقافات وتحاول أن تصهرها في ثقافة واحدة عالمية، متجاوزة بذلك الخصوصية، ومن ثم نهاية الايديولوجيا، كما يرى "فوكوياما".

لكن حتى نهاية التاريخ أو الايديولوجيا عند " فوكوياما "، قد انطلق فوكوياما بها من نظرية "هيغل"، في بحث الإنسان أو صراع الإنسان من أجل نيل الاعتراف والتقدير(٨٠). على أساس أن تلك الصفة مُتأصلة في كينونة الإنسان، والتي وصفها "أفلاطون" في جمهوريته بـ"الثيموس". إلا أن ما تقوم به العولمة هو أنها تحاكي ذات الفرد، أي أنها تخاطب الإنسان ذاته، ومن ثم فهي لا تحاول صهر الإنسان أو تجاوزه، وإذا لم يتم تجاوز الإنسان هذا يعني أن خصوصيته هي، أيضاً، لا تمس، أضف إلى ذلك فإن الصراع من أجل نيل الاعتراف والتقدير لا ينتهي، على اعتبار أنه جزء من كينونة الإنسان، وعليه فأن الإنسان يعرف ذاته أكثر عندما يرى غيره، كذلك فإذا كانت قيم الإنسان ومعتقداته القديمة، هي هشة إلى درجة أنها تتهشم لمجرد احتكاكها بقيم أخرى، فأن الإنسان عاجلاً أم أجلاً سوف يدرك ذلك، ومن ثم سوف يتخلى عنها. وعلى هذا الأساس فإن الدولة لا يمكنها أن تكون بيتاً مقفلاً في "القرية الكونية"، معزولةً عن محيطها متشبثةً بخصوصيتها، وإلا سيخرج ساكنوها من النوافذ، وكذلك لا يمكن للأفراد أن يعيشوا، في نفس "القرية"، دون بيتاً ينتمون إليه، ليعرفوا ذاتهم وغيرهم من خلاله. ومن هنا فإن الدولة لا تزول بل أنها تتطور إلى دولة جديدة، تتلاءم مع التطورات الحاصلة في ميدان الاقتصاد، والثورة العلمية. أي بمعنى إن العلاقة بين الدولة والعولمة لا تسير في اتجاه تراجع الدولة، بقدر ما يتعلق الأمر بتراجع وظائفها(وظائف الدولة)، ومن ثم فإن العلاقة لا تتجه إلى زوال الدولة؛ بل هي علاقة تروم إلى اعادة صياغة وظائف الدولة وتوجيه استراتيجياتها وسياساتها على نحو يسمح لها بأن تُحاكي النظام العالمي الجديد.

الخاتمة

في ختام هذا البحث نعرض النتائج التي توصلنا إليها وضمن ما يأتي:

- إن المواطنة في معناها الاصطلاحي علاقة فرد بدولة، وهذه العلاقة اوجدت التزاما ومسؤولية متبادلة، فهي علاقة مزدوجة من الحقوق والواجبات والمواطنة في الأساس وليدة الانتماء إلى للجماعة والوطن، والانتماء هذا يعبِّر عن نفسه باشكال مختلفة منها المشاركة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- إن العولمة بوصفها الاصطلاحي الماثل اليوم ليست جديدة على الفكر الإنساني فهناك شذرات عن فكرة الإنسان العالمي عن الرواقيين وغيرهم، لكنها أي العولمة تعبر عن تصاعد فكرة الإنسان العالمي بفعل تدخل تراكم معرفي أساسه سياسي وتقني واقتصادي.
- إن الجدل بين العولمة والمواطنة يفهم بوصفه جدلاً قائماً بين آدوات العولمة والعناصر التي تقوم عليها دولة المواطنة فيؤثر هذا على مفهوم الدولة: فيعرفها من جديد ليس على أساس الدولة الوستفالية وإنما على أساس الدولة ما بعد القومية.
- إن الجدل بين العولمة والمواطنة يؤسس لمصطلح المواطنة العولمية، وخير شاهد على ذلك موضوع حقوق الإنسان التي تجعل من الإنسان شئناً عالمياً، ليخرج بالتدريج من احضان الدولة ليقع في احضان المجتمع الدولي.
- إن آدوات العولمة تساعد في تنمية مفهوم المواطنة العولمية، مما يؤثر على الحدود السيادية للدولة ويفسح المجال للتدخل الدولي والذي بدوره يحتوي على جانبين: مرغوب فيه، وآخر غير مرغوب فيه ويمثل تهديد فعليا للدولة، وهذا ما يمكن مشاهدته في العراق فاسقاط النظام امر مرغوب فيه لكن الارهاب يهدد الدولة فعليا.
- إن تكريس مفهوم المواطنة في دولة ما يجعلها منغلقة على الانفتاح العولمي وهذا قد يستغل من قبل السلطة، كما فعل النظام المصري السابق من محاولة لغلق الاتصالات ومن ضمنها الانترنيت، لقمع ثورة الشباب العولمي، حيث وصفت هذه الثورة اعلامياً بثورة شباب الانترنيت والفيس بوك، والأخيرين كلاهما من آدوات العولمة.
- اخيرا: إن مفهوم المواطنة سينضوي تحت مفهوم العولمة ليكوَن مفهوم المواطنة العولمية الذي نشهد إرهاصاته في هذه الأيام مثل: مظاهرات التأيد للشعب المصري في مختلف دول العالم بفعل آدوات العولمة.

المواطنة في ظل العولمة

يقوم هذا البحث على دراسة العلاقة الجدلية مابين المواطنة والعولمة ، وعلى فرضية مؤداها : ان مفهوم المواطنة التقليدي سيكتسب مفهوماً اخر في ظل العولمة، نتيجة لجدل بينهما ، ويمثل الطرف الاصغر لهذا الجدل مفهوم المواطنة ، وطرفهُ الاكبر مفهوم العولمة .

ويخلص البحث الى نتائج أهمها :

- **ان الجدل بين العولمة والمواطنة يُفهم بوصفه جدلاً قائماً بين أدوات العولمة والاركان التي تقوم عليها دولة\ المواطنة ، فيؤثر هذا على مفهوم الدولة : فيُعرفها من جديد ليس على أساس الدولة الوستفالية ؛ وإنما على أساس الدولة ما بعد القومية .**
- **أن الجدل بين العولمة والمواطنة يؤسس لمصطلح " المواطنة العولمية ".**
- **أن ادوات العولمة تساعد في تنمية مفهوم المواطنة العولمية ، مما يؤثر على الحدود السيادية للدولة ويفسح المجال للتدخل الدولي .**
- **ان تكريس مفهوم المواطنة في دولة ما ، يجعلها مُنغلقة على الانفتاح العولمي ، وهذا مما قد يُستغل من قبل السلطة .**

Citizenship under Globalization

The study focuses on the relation between Citizenship and Globalization. The hypothesis of the study : asserts that the traditional concept of Citizenship is going to gain a new meaning under the process of Globalization as a result of the relationship between these two variables. Citizenship is going to be the smaller factor where as the grater one is going to be the Globalization process.

The study reached the following conclusion:

1- The argument between the two variables is understood as an argument between the tools of Globalization and the bases which the state –Citizenship is build upon, which have on affect the concept of the state . As a result that, we have a new definition not based on the Westphalian state-system, but on the concept of state beyond the nation-state.

2 - The interaction between Globalization and Citizenship is going to lay down the foundation for the World citizen.

3 - The tools of Globalization are going to assist in developing the concept of the World citizen.

4 – The concentration on such concepts like citizenship fully adopted by tyrant regimes and fully employed to save their rule.

المصادر والمراجع

المؤلفات:

١– البيلاوي، حازم : النظام الاقتصادي الدولي المعاصر(من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة)، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٠.

٢-بدوي، أحمد زكي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨.

٣- توفلر، الفين وهيدي: بناء حضارة جديدة سياسة الموجة الثالثة، ترجمة (حافظ الجمالي)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨.

٤-توفلر، الفين: تحول السلطةالمعرفة والثروة والعنف على اعتاب القرن الحادي والعشرين،

ترجمة:لبنى الريدي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.
٥-الجابري، محمد عابد: العرب والعولمة، مركز الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٧.
٦- حاتم، محمد عبد القادر: العولمة مالها وما عليها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.
٧-روبيرتس، تيمونز و أيمي هايت: من الحداثة الى العولمة، ج٢، ترجمة:سمر الشيشكلي، مراجعة:محمود ماجد عمر، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٤.
٨- سبينوزا، باروخ: اللاهوت والسياسة، ترجمة: حسن حنفي، مراجعة :فؤاد زكريا، دار الطليعة، ط٢، بيروت، ١٩٨١.
٩- صالح، غانم محمد: الفكر السياسي القديم والوسيط، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (جلمعة بغداد)، بغداد، بلا تاريخ.
١٠ــ طالب، محمد سعيد: الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، دار الشرق للنشر والتوزيع، ط١، عمان ، ١٩٩٩.
١١ــ الطعان، عبد الرضا حسين واخرون: مدخل الى الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر، ج٢، الفكر السياسي الغربي المعاصر، جامعة بغداد \ كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨.
١٢ــ فوكوياما، فرانسيس: التصدع العظيم(الفطرة الإنسانية وإعادة تشكيل النظام الاجتماعي، ترجمة: عزة حسين كبة، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٤.
١٣ـ فوكوياما، فرنسيس: نهاية التأريخ وخاتم البشر، ترجمة : حسين احمد امين، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣.
١٤ــ عبد الله، عبد الخالق: العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩.
١٥ــ ماكيفر، م،روبرت: تكوين الدولة، ترجمة:حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٦.
١٦ــ مجموعة من الكتاب: نظرية الثقافة، ترجمة: علي سيد الصاوي، مراجعة: الفاروق زكي يونس، عالم المعرفة، ١٩٩٧.
١٧ــ معلوف، لويس: المنجد(معجم اللغة العربية)، المطبعة الكاثوليكية، ط١٣، بيروت، ١٩٥٢.
١٨ــ ميشيل، دينكن: معجم علم الاجتماع، ترجمة: احسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد،١٩٨٢.

المصادر الاجنبية

Sauder,Michael:Citizenship and social class, W.W.Nortonand Co, New York ,2009.

البحوث

١- إبراهيم، فتحية محمد أحمد: أزمة الهوية في عصر العولمة: رؤية أنثروبولوجية، بحث مقدم الى جامعة الملك سعود، مجلة الملك سعود، ع١٥، الرياض، ٢٠٠٣.

٢- آيو، حسان: مفهوم المواطنة، الحوار المتمدن، العدد١٤٧١، ٢٠٠٦.
٣- الخشت، محمد عثمان: تطور مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الغربي،٢٠٠٩، نشر على الموقع www.social_subject_line.com
٤- الخويلدي ، زهير: سيادة الدول في ظل عالمية المواطنة.
٥- راشد، عبد المجيد: العولمة (تاريخ المصطلح ومفهومة) www.arabrenewal.org
٦- الربضي، مسعودموسى: اثر العولمة على المواطنة، التابع الاستراتيجي، مركز الجنوب للدراسات والتخطيط الاستراتيجي، العدد(١١)،سبتمبر\٢٠٠٨.
الربيعي، اثمار كاظم: اشكالية حقوق الانسان في الوطن العربي، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية \كلية العلوم السياسية، العدد الرابع، ٢٠٠٦.
٧- **رضوان، محمد فاضل: نحن والعولمة، المغرب، بلا تأريخ، مقال نشر على www.madania. Maktoobblog.com**
٨- الزنيدي ،عبد الرحمن بن زيد: فلسفة المواطنة، بحث نشر على الموقع: www.minshawi.com\other\alzanidy.htm
٩- زيدان، ليث: مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي، مجلة دنيا الراي، ٢٠٠٥. www.pulpit.alwanvoice.com.
١٠- شيخ إدريس، جعفر: المواطنة والهوية، مجلة البيان العدد، ٢١١ ربيع الأول، ١٤٢٦ هـ.
١١- عبد الباقي، صابر احمد: الانتماء، بحث مقدم الى : كلية الاداب \ جامعة المنيا . نقلاً عن: نجلاء عبد الحميد راتب، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري: دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، ١٩٩٩.
١٣- العبيدي، حسيب عارف: العولمة وحقوق الانسان"نموذج الوطن العربي"، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية \كلية العلوم السياسية، العدد الرابع، ٢٠٠٦.
١٤- العتبي، عبد الله بن جبر: العولمة وسيادة الدولة الوطنية، بحث مقدم الى جامعة الملك سعود، المجلة العربية للعلوم السياسية، الرياض، بلا تأريخ.
١٥- علوان، بتول حسين: المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية \جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
١٦- فوزي، سامح: المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، ٢٠٠٧.
١٧- قريش، عبد العزيز: مفهوم المواطنة وحقوق المواطن، ٢٦\اكتوبر \٢٠١٠. نشر على الموقع www.madania. Maktoobblog.com
١٨- الكواري، علي خليفة: مهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، ع٢٦٤.

١٩ـ المتدين، سعيد: العولمة والدولة القومية، ١٤\١١\٢٠١٠ .
anthro.ahlamontada.net/t2289-topic
٢٠ـ محاضرة ألقتها : امل هندي \كليةالعلوم السياسية الدراسات العليا \الماجستير\جامعة بغداد ، ١\١٢\٢٠١٠ .
٢١ـ منيف، عبد الرحمن: الثقافة الوطنية واقع وتحديات، كتاب قضايا وشهادات، ع٦، شتاء ١٩٩٢.
٢٢ـ نبيل ابراهيم، الدولة والهيئة السياسية، بحث نشر على الموقع:-www.tunisia-sat.com

الهـــــــــــــــــــوامش

١- معلوف،لويس: المنجد(معجم اللغة العربية) ،المطبعة الكاثوليكية ، ط١٣، بيروت،١٩٥٢، ص١٠٠٦.

٢ - زيدان،ليث: مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي، مجلة دنيا الراي،٧\١٢\٢٠٠٥، ص٧.www.pulpit.alwanvoice.com

٣ - انظر: الزنيدي،عبد الرحمن بن زيد:فلسفة المواطنة، ص٥. بحث نشر على الموقع: www.minshawi.com\other\alzanidy.htm

٤ - انظر:زيدان ، ليث : مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي ،المصدر السابق ، ص٥.

٥ - الخشت، محمد عثمان:تطور مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الغربي ،٢٠٠٩ ، نشر على الموقع www.social_subject_line.com

٦ - الخشت، محمد عثمان: تطور مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الغربي، المصدر السابق .

٧- زيدان، ليث: مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي ، المصدر السابق، ص٨.

٨ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٩- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

١٠- فوزي،سامح :المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، القاهرة ،٢٠٠٧، ص٧.

* الاسطورة : ان الاساطير هي المعتقدات التي يؤمن بها الانسان ،فيحيا بها أو يحيا من أجلها ، وتؤلف هذه المعتقدات ((نظاماً من الاساطير))معقداً ومترابطاً ، يصون وحدة المجتمع ، ويعطيه أشكالاً فكرياً تتحكم بالفعاليات الاجتماعية وتمدها بالطاقة ... ففي كل حضارة ، وفي كل زمان ، ولدى كل أمة ..((مركب اساطيري)) وهذا المركب هو سر توحدها واستمرارها ، وتغيرات هذا المركب هي قوام تأريخ الجماعة الباطني وهو أشبه شيء بدرع يلوذ به الانسان حيث كان كما تلوذ دودة الحرير بالشرنقة . ويحيك كل فرد نسيجه الخاص من نسيج المركب العام . في هذا المعنى ، انظر:ماكيفر،م،روبرت : تكوين الدولة ، ترجمة:(حسن صعب)،دار العلم للملايين ، بيروت ،١٩٦٦، ص١٩.

* الرعايا ،الرعية " subject" ،ان مفهوم الرعية – في الفكر الغربي- يشير الى أعضاء مملكة أو دولة ليس لهم ذات حقوقية مستقلة . - انظر في هذا المفهوم : الخشت ، محمد عثمان : تطور مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الغربي ،المصدر السابق ، ص٣.

١١ - علوان ، بتول حسين : المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية \جامعة بغداد ،٢٠٠٦ ، ص١١.

* * ـ الوطنية : تعني الفعل الفكري الموجهة بالذات وحنين الى الكيان من يقضه الحاضر وانبعاث الحضارة والمتحقق في الانتماء الى الوطن... كما تظل الوطنية الرابط الوثيق بين الانسان والوطن ... - انظر : محاضرة ألقتها

:امل هندي \كليةالعلوم السياسية الدراسات العليا \الماجستير\جامعة بغداد ، ١\١٢\٢٠١٠.

١٢ - علوان ، بتول حسين : المصدر السابق ، ص١٢.
١٣- المصدر نفسه ، نفس الصفحة.
١٤- المصدر نفسه، ص١٥.
١٥- الكواري،علي خليفة :مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي ، ع٢٦٤، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص١١٧.
١٦ - الكواري،علي خليفة :مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، المصدر السابق، ص١١٧.
١٧- المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.
١٨- ساورد، ميشيل : المواطنة والطبقة الاجتماعية . : see: Sauder , Michael - Citizenship and Social class , W.W. Nortonand Co, NewYork ,2009, page128-149 .
١٩- الخويلدي، زهير :سيادة الدول في ظل عالمية المواطنة، الحوار المتمدن، العدد(٢٦٤٩)، ١٧\٥\٢٠٠٩. بحث نشر على الموقع: wwww.ahewar.org.
٢٠- المصدر نفسه.
٢١ - نبيل ابراهيم، الدولة والهيئة السياسية ، بحث نشر على الموقع:-www.tunisia sat.com
٢٢ - المصدر نفسه.
*- النظرية الثيوقراطية أو الدينية: وهي النظرية التي ترجع مصدر السلطة وشرعيتها إلى الله وحده، وهي على ضربين: نظرية الطبيعة الإلهيةللحاكم، ونظرية التفويض الإلهي. وينقسم النوع الثاني(التفويض الإلهي) أيضاً إلى نوعين: التفويض الإلهي المباشر، والتفويض الإلهي عير المباشر.
٢٣- انظر: الكواري ، علي خليفة ،مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية ، المصدر السابق ، ص١١٣-١١٤.
٢٤- المصدر نفسه ، ص١١٤.
* - الاغتراب "alienation " : ((هو الحالة السيكو اجتماعية التي تسيطر على الفرد سيطرة تامة تجعله غريباً وبعيداً عن بعض نواحي واقعه الاجتماعي . - ميشيل ، دينكن : معجم علم الاجتماع ، ترجمة احسان محمد الحسن) ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠، ص٢٠.

٢٥ - عبد الباقي ، صابر احمد : الانتماء ، بحث مقدم الى : كلية الاداب \ جامعة المنيا ,ص٢ . نقلاً عن : نجلاء عبد الحميد راتب ، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري : دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، ١٩٩٩ ص ٥٧
٢٦ - بدوي ، أحمد زكي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٨، ص ١٦.
٢٧ - مجموعة من الكتاب ، نظرية الثقافة ، ترجمة (علي سيد الصاوي) ، مراجعة :(الفاروق زكي يونس) ،عالم المعرفة ،١٩٩٧، ص٩.
٢٨، ٣- شيخ إدريس ، جعفر: المواطنة والهوية ، مجلة البيان العدد ، ٢١١ ربيع الأول ، ١٤٢٦ هـ .

٣٠- منيف ، عبد الرحمن :الثقافة الوطنية واقع وتحديات ، كتاب قضايا وشهادات ، ع٦ ، ١٩٩٢، ص١٧
٣١ - انظر : الجابري ، محمد عابد: العرب والعولمة ، مركز الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠ ، ص٢٩٨.
٣٢ - انظر:سبينوزا ، باروخ : اللاهوت والسياسة ، ترجمة(حسن حنفي) ، مراجعة(فؤاد زكريا) ، دار الطليعة، ط٢، بيروت ، ١٩٨١، ص٣٧٧-٣٨٠.
٣٣- آيو، حسان : مفهوم المواطنة ، الحوار المتمدن ، العدد١٤٧١، ٢٤\٢\٢٠٠٦.
٣٤ - انظر: قريش، عبد العزيز: مفهوم المواطنة وحقوق المواطن ، ٢٦\اكتوبر \٢٠١٠. نشر على الموقع www.madania. Maktoobblog.com
٣٥ - الجابري ، محمد عابد: العولمة (نظام وإيديولوجيا)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٩٧، ص١٣٦
٣٦ - المصدر نفسه ، نفس الصفحة .
٣٧ - حاتم، محمد عبد القادر: العولمة مالها وما عليها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة ، ٢٠٠٥، ص١٦-١٨
٣٨ - راشد، عبد المجيد : العولمة (تأريخ المصطلح ومفهومة) ، www.arabrenewal.org
- سمير أمين: مفكر اقتصادي مصري ولد في ١٩٣١، وهو من أهم مؤسسي نظرية المنظومات العالمية.أما أسماعيل صبري(١٩٢٥-٢٠٠٦): أحد رواد علم الاقتصاد المصريين. أما فؤاد مرسي(١٩٢٥-١٩٠): وزير التجارة والتموين

المصرية عام ١٩٧٢، حاصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق، وشغل العديد من المراكز الادارية البحثية في مصر. أما محمد أمين العالم(١٩٢٢-٢٠٠٩) فهو مفكر يساري واحد اقطاب الحركة اليسارية في مصر، حاصل على شهادة الدكتوراه في الاداب قسم الفلسفة، وعمل استاذاً في كلية الاداب في جامعة القاهرة.

١ - راشد ، عبد المجيد : العولمة (تأريخ المصطلح ومفهومة) ، المصدر السابق .

٤٠ - الربضي ، مسعود موسى : أثر العولمة على المواطنة ، المتابع الاستراتيجي ، مركز الجنوب للدراسات والتخطيط الاستراتيجي ، العدد(١١) ، سبتمبر\٢٠٠٨، ص١٨.

٤١- رضوان ، محمد فاضل : نحن والعولمة ، المغرب، بلا تأريخ ، مقال نشر على www.madania. Maktoobblog.com

٤٢ - راشد ، عبد المجيد : العولمة(تأريخ المصطلح ومفهومة)، المصدر السابق .

*- القانون الطبيعي: مجموعة القواعد الثابتة وغير المكتوبة، الواجبة الانطباق على كافة الأفراد في كل المجتمعات ذلك لأنها تجد مصدرها في الطبيعة ذاتها.

٤٣- أنظر: صالح،غانم محمد: الفكر السياسي القديم والوسيط، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (جلمعة بغداد)، بغداد، بلا تاريخ، ص١١٨.

٤٤- أنظر: صالح،غانم محمد: الفكر السياسي القديم والوسيط، المصدر السابق، ص١٢٠.

*- جلال امين: عالم اقتصادي واكاديمي مصري، حاصل على شهاده الدكتوراه في القانون من جامعة لندن.

٤٥- انظر:العبيدي ، حسيب عارف : العولمة وحقوق الانسان"نموذج الوطن العربي " ، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية \كلية العلوم السياسية، العدد الرابع ، صيف ٢٠٠٦، ص٣٥.

٤٦ - المصدر نفسه، ص٣٦.

٤٧ - الطعان،عبد الرضا حسين واخرون: مدخل الى الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر، ج٢ ، الفكر السياسي الغربي المعاصر ، جامعة بغداد \ كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٨، ص٢٠٠.

٤٨ - انظر : الطعان،عبد الرضا حسين واخرون: مدخل الى الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر، ج٢، المصدر السابق، ص٢٠٠-٢٠١

٤٩ - راشد ، عبد المجيد : العولمة (تأريخ المصطلح ومفهومة)، المصدر السابق .

- مارشال ماكلوهان(١٩١١-١٩٨٠): استاذ وكاتب كندي، احدثت نظريته في وسائل الاتصال الجماهيري جدلاً كبيراً، فهو يرى أن أجهزة الاتصال الالكترونية نسيطر على حياة الشعوب وتؤثر على أفكارها ومؤسساتها.

- صبري حاظ: أستاذ اللغة العربية المعصرة والادب المقارن في جامعة لندن-كلية الدراسات الشرقية والافريقية، ورئيس تحرير مجلة الكلمة الالكترونية، حاصل على جائزة نوبل للاداب.

٥٠- روبيرتس ، تيمونز و أيمي هايت :من الحداثة الى العولمة ، ج٢، ترجمة:(سمر الشيشكلي)، مراجعة:(محمود ماجد عمر)، عالم المعرفة ، الكويت ،٢٠٠٤، ص ١٥٠.

٥١ - انظر: البيلاوي، حازم: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر(من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة)،عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٠،ص٣٧.

٥٢ - البيلاوي ، حازم :النظام الاقتصادي الدولي المعاصر(من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة)، المصدر السابق، ص٣٧-٣٨.

٥٣- المصدر نفسه، ص٣٨-٣٩.

٥٤ -عبد الله ، عبد الخالق: العالم المعاصر والصراعات الدولية ،عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩ ، ص٢٧.

٥٥- حاتم ، محمد عبد القادر : العولمة مالها وما عليها ، المصدر السابق ، ص٣٩٤.

٥٦ - العبيدي، حسيب عارف، العولمة وحقوق الانسان"نموذج الوطن العربي المصدر السابق، ص٣٩.

٥٧- العبيدي، حسيب عارف، العولمة وحقوق الانسان"نموذج الوطن العربي المصدر السابق، ص٤٠.

٥٨ - الربيعي، اثمار كاظم: اشكالية حقوق الانسان في الوطن العربي ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية \كلية العلوم السياسية ، العدد الرابع ، صيف ٢٠٠٦، ص٥٦-٥٧ .

*- حلف الفضول هو من أشهر الأحلاف عند العرب قبل الإسلام وهو جاء بعد حلف المطيبين . وقصة الحلف أن عشائر من قريش اجتمعت في دار عبدالله بن جدعان التيمي لشرفه وسنه وهم بنو هاشم وبنو المطلب وأسد بن عبدالعزى، وزهرة بن كلاب، وتيم بن مرة والحارث بن فهر. وتعاهدوا على أن لا يجدوا بمكة مظلوما من أهلها وغيرهم ممن دخلها من سائر الناس إلا قاموا معه، وكانوا على من ظلمه حتى ترد عليه مظلمته.

فقالت قريش هذا فضول من الحلف ، فسمي حلف الفضول . وقال بعضهم حضره ثلاثة نفر يقال لهم الفضل بن قضاعة والفضل بن حشاعة والفضل بن بضاعة فسمي بهذا حلف الفضول. وقد قيل إن هؤلاء النفر حضروا حلفاً لجرهُم وهي القبيلة التي سكنت مكة أيام إسماعيل (ع) في قديم الزمان فسمي حلف الفضول بهم وشبه بالحلف

٥٩ - الربيعي ، اثمار كاظم : اشكالية حقوق الانسان في الوطن العربي، المصدر السابق ، ص٥٧.

٦٠- المصدر نفسه ، ص٥٧-٥٨.

٦١ - فوزي ، سامح : المصدر السابق ، ص١١.

٦٢ - الربيعي، اثمار كاظم: اشكالية حقوق الانسان في الوطن العربي، المصدر السابق، ص٦٤.

٦٣ - إبراهيم ، فتحية محمد أحمد : أزمة الهوية في عصر العولمة (رؤية أنثروبولوجية)، بحث مقدم الى جامعة الملك سعود ، مجلة الملك سعود ، ع١٥، الرياض ، ٢٠٠٣، ص١٤٣.

٦٤- إبراهيم، فتحية محمد أحمد : أزمة الهوية في عصر العولمة (رؤية أنثروبولوجية)، المصدر السابق، ص١٣٥.

٦٥- العبيدي ، حسيب عارف : المصدر السابق ، ص٤٧.

٦٦- انظر : فوكوياما ، فرانسيس : التصدع العظيم(الفطرة الانسانية واعادة تشكيل النظام الاجتماعي) ، ترجمة (عزة حسين كبة) ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص٥٧ .

٦٧ - فوكوياما ، فرانسيس : التصدع العظيم(الفطرة الانسانية واعادة تشكيل النظام الاجتماعي)، المصدر السابق، ص٥٧.

٦٨ - بيرتس، تيمونز: المصدر السابق، ص١٩١.

٦٩- فوكوياما، فرانسيس: التصدع العظيم(الفطرة الانسانية واعادة تشكيل النظام الاجتماعي) ، المصدر السابق، ص٥٧-٥٨.

٧٠- توفلر ، الفين وهيدي : بناء حضارة جديدة(سياسة الموجة الثالثة)، ترجمة(حافظ الجمالي) ،منشورات اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٩٨، ص٢٢-٢٣.

٧١ - المصدر نفسه، ص٢٣-٢٤.

*- الكوزموبولوتي: أصل الكلمة من المصطلح كوزموبولتم التي تعني(العالم)، فالكوزموبوليتية بهذا معنى تدل على العالمية.

٧٢- انظر: طالب، محمد سعيد: الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، دار الشرق للنشر والتوزيع، ط١، عمان ، ١٩٩٩، ص٢٢٣.

٧٣- حاتم ، محمد عبد القادر: المصدر السابق ، ص٣٨٠.

٧٤ - المصدر نفسه ، ص٣٧٩.

٧٥- انظر : العتبي ، عبد الله بن جبر :العولمة وسيادة الدولة الوطنية ، بحث مقدم الى جامعة الملك سعود ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الرياض ، بلا تأريخ ، ص٨٤-٨٧.

٧٦- المصدر نفسه، ص١٠٠

٧٧- انظر: توفلر،الفين: تحول السلطةالمعرفة والثروة والعنف على اعتاب القرن الحادي والعشرين ، ج١، ترجمة(لبنى الريدي) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥، ص٢٧ .

٧٨ - الجابري، محمد عابد: العولمة (نظام وإيديولوجيا)، المصدر السابق، ص١٤٨.

٧٩ انظر ، المصدر نفسه، ص١٤٩.

٨٠- انظر : فوكوياما ، فرنسيس: نهاية التأريخ وخاتم البشر ، ترجمة (حسين احمد امين) ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ،القاهرة ، ١٩٩٣، ص١٣٨.